

# زيادة الكهرباء رغبة حكومية.. ورفض تنعبي

أكدوا أنه ليس حلاً جذرياً لسد عجز الميزانية ويضر بالمواطنين والمقيمين

## نواب لـ «الأنباء»: نرفض قطعياً مشروع تعرفه «شرائح استهلاك الكهرباء» والمساس بالمواطن البسيط لن يكون متاحاً للحكومة مع المجلس الحالي



سعود الحريجي



محمد طنا



ماضي الهاجري



سلطان الغيصم



أحمد القضيبي



د.أحمد مطيع العازمي



د.عودة الرويعي



م.عادل الخرافي



فيصل الشايخ



محمد الجبري



صالح عاشور



د.عبدالله الطريجي



عبدالله الغيوف



م.محمد الهدية



كامل العوضي

سامح عبد الحفيظ  
سلطان العبدان - بدر السهيل

تزامناً مع الإصرار الحكومي على ضرورة تطبيق النظام المقترح لشرائح الكهرباء، تواصلت ردود الفعل النيابية الراضية لهذا المقترح، مؤكدة أن المساس بالمواطن البسيط لن يكون متاحاً للحكومة في مجلس الأمة الحالي، ورأى عدد من النواب أن ما تنتجه إليه الحكومة لحل الأزمة المالية، سواء بالاتجاه إلى جيب المواطن من خلال زيادة أسعار الكهرباء والماء أو بيع شركات الدولة وحصر رؤيتها على هذه الحلول، يتناقض مع ما تم الإعلان عنه مسبقاً من الإصلاحات لن تمس جيب المواطن.

**طنا: لن أصوت على أي زيادة في رسوم الكهرباء والماء**

**الغيصم: على الحكومة التوجه نحو أصحاب المجمعات التجارية والصناعية**

**الجبري: لن نرضى بأن يضيق على معيشة المواطن ولن نسلّم بذلك**

**القضيبي: نعمل على صياغة مقترح لشرائح الكهرباء لا يضيق على ميزانية المواطن**

**الرويعي: هناك خلاف كبير بين الحكومة والمجلس حول شرائح الكهرباء**

**الهدية: نتقدم الحكومة دراسة سليمة تبدأ بالتاجر وأصحاب القسائم الصناعية لا المواطن البسيط**

**المعيوف: نتبحث الحكومة عن حل آخر غير المواطن محدود الدخل**

**الخرافي: أقرح فلسطين لشريحة الـ 6000 كيلو وات ومن ثم يبدأ التصاعد**

م.عادل الخرافي: نرفض ما أسماه بمسرحية «شرائح الكهرباء والماء» لافتين إلى أنها لن ترمي بأي حال من الأحوال من مجلس الأمة، مطالبين بوقفه حازمة وجادة أمام الملف.

وفي هذا السياق، أعلن النائب محمد طنا عن أنه لن يصوت على أي زيادة في رسوم الكهرباء والماء، معتبراً أن ما يصوت على هذه الزيادة إنما يصوت ضد المواطن الكويتي.

من جانبه، أعرب النائب سلطان الغيصم عن رفضه للمشروع الحكومي برفع أسعار الكهرباء والماء على المواطنين، داعياً الحكومة إلى التوجه نحو أصحاب المجمعات التجارية والصناعية قبل التوجه لمس جيب مواطن الكويتي.

من ناحيته، استغرب مقرر اللجنة المالية النائب محمد الجبري أن يروج بمواقف التواصل الاجتماعي أن المقترح الحكومي لشرائح الكهرباء هو الأساس ونهاية، وعلى العكس تماماً اللجنة المالية ومن خلال أيضا المقترحات النيابية بهذا الشأن لدينا تصور يحمل في مجمله حماية ذوي الدخل المحدود ولن نرضى أن يضيق على معيشة المواطن ولن نستسلم لذلك.

وقال عضو اللجنة المالية النائب أحمد القضيبي: نحن في اللجنة المالية لن نسعى لضرب المواطن ومس جيبه، بل نحن مؤتمنون على المواطنين، وما أوصأنا للمجلس سوى ثقتهم، لذا سنعمل على صياغة مقترح لشرائح الكهرباء لا يضيق على ميزانية ومعيشة المواطن.

من جهة، قال النائب د.عودة الرويعي: إن الرأي الحكومي ليس ثابتاً، وكل اجتماع لهم فيه تصور وأحياناً تأتي الآراء متضاربة ومتفاوتة في الأرقام وهذا غير مقبول.

وأضاف الرويعي في تصريح لـ «الأنباء»: أن لم تكن هناك نسب صحيحة فلن ننجز شيئاً، مبدياً ثقته في اللجنة المالية وأعضائها الذين سينظرون إلى مصلحة المواطن ومدى تأثير شرائح الكهرباء عليه من حيث التكلفة والمعيشة، مشيراً إلى أن هناك خلافاً كبيراً بين الحكومة والمجلس حول هذا الأمر.

بدوره، تمنى أمين سر مجلس الأمة النائب م.عادل

للك شرائح هي ما بين 8 و10 فلوس.

وأضاف: إن هذه التعرفة تعني ارتفاع تسعيرة الكهرباء على أصحاب الدخل المحدود والمتوسطة بنسب قد تصل إلى أكثر من 225٪ وبالتالي فإن المشروع المطروح صوب تجاه جيوب المواطنين دون مراعاة لتبعات ذلك على أوضاعهم الحياتية.

وأكد الحريجي رفضه هذه التصورات التي تتنافى مع الأهداف المعلنة من أن المطلوب هو الترشيد وليس جباية الأموال، مشدداً على أن النواب سيكون لهم موقف من هذا التصورات لا تتسجم مع رؤية الإصلاح الاقتصادي، حيث إن الإصلاح لا يكون على حساب المواطنين.

من جانبه، انتقد عضو مجلس الأمة كامل العوضي ما تم الإعلان عنه من قبل وزير الكهرباء والماء م.أحمد الجسار بخصوص زيادة تعرفة الكهرباء والماء والتي ستصل إلى أربعة أضعاف سعرها الحالي، مؤكداً أن هذا الرقم مبالغ فيه بصورة خيالية ولا يراعي ظروف المواطنين إضافة إلى أنه سيحمل الكثير من التداعيات السلبية مثل ارتفاع أسعار الإيجارات وزيادة من أسعار السلع الأساسية من دون شك.

وأكد العوضي أن هذا التصريح يتناقض مع ما تم إعلانه مسبقاً من اللجوء إلى سياسة الترشيد في الاستهلاك، كما أنه يتعارض مع ما تم التصريح به من أن الإصلاحات الاقتصادية لن تمس جيب المواطن كما وجه حضرة صاحب السمو أمير البلاد صباح الأحمد حفظه الله بخصوص عدم المساس بالمواطن في أي إجراء إصلاحي وخاصة فئة محدودي الدخل، مؤكداً أن الحكومة لا ترغب في أن تكلف نفسها عناء البحث عن أي إصلاحات اقتصادية مبتكرة من أجل الخروج من الأزمة الاقتصادية الحالية والتي تضرب العالم كله بل إنها تلجأ إلى الحلول التقليدية العقيمة وغير المدروسة على المدى القريب أو البعيد والتي تتمثل في زيادة الأسعار على المواطن بأي شكل وبأي طريقة، كما أعرب العوضي عن استغرابه من التضارب في تصريحات وزير الكهرباء وفي تصرفاته متسائلاً كيف يتم الاتفاق بين الحكومة ومجلس الأمة واللجنة المالية والاقتصادية بمجلس الوزراء على أن يتم تكليف اللجنة المالية بمجلس الأمة بعقد اللجان المكثفة من أجل تقديم اقتراحات بالإصلاحات الاقتصادية للعجز عن هذه الأزمنة ثم يتم الإعلان المنفرد من وزير الكهرباء والماء عن نية الحكومة زيادة تعرفة الكهرباء أربعة أضعاف من دون حتى الانتظار لمناقشة اقتراحات اللجنة المالية.

**الشايخ: متفائل بالخروج بتصور معقول ومنطقي لا يمس ذوي الدخل المحدود**

**الطريجي: الحكومة تريد من المواطن أن يدفع تكلفة الإصلاحات الاقتصادية**

**الهاجري: نتبحث الحكومة عن بدائل أخرى لزيادة إيرادات الميزانية وسد العجز بعيداً عن المواطن**

**عاشور: نتفرض الحكومة رسوماً على أرباح الشركات ولتحول أرباح هيئة الاستثمار وصدوق التنمية**

**الحريجي: 225٪ قيمة زيادة شرائح الكهرباء على المواطن البسيط**

**العوضي: المشروع يتنافى مع ما تم الإعلان عنه مسبقاً من اللجوء إلى سياسة الترشيد**

**في الاستهلاك**

**مطيع: رفع الأسعار ليس حلاً جذرياً لمشكلة العجز في الميزانية**

الجديدة وذلك بزيادتها أربعة أضعاف عن السعر الحالي، مؤكداً أن هذا لا يمكن قبوله بأي شكل من الأشكال كونه يؤدي إلى المساس بشكل مباشر بجيوب المواطنين إضافة إلى أنه حل غير عادل فالمواطنون مختلفون في معدلات الاستخدام وكذلك في الدخل.

وأضاف مطيع أن الحكومة في مبالغتها هذه تعلم بأن هذا الاقتراح لن يمر ولكنها تعتمد المبالغة في اقتراحها حتى تفرض واقعاً على مجلس الأمة بنص على ضرورة رفع الأسعار مما يترتب على المجلس إضافة تعديلات على الاقتراح الحكومي المبالغ فيه يتم فيها عرض نسب أخرى لسعر التكلفة الجديد وهذا يعني في النهاية أن رفع سعر التكلفة سيتم بأي صورة كانت.

وختم مطيع تصريحه بأن الحلول الحكومية لحل مشكلة العجز غير سليمة وبعيدة كل البعد عن الموضوعية، فإلى الآن لم نر أي حلول واقعية فعالة طويلة الأمد وسبق أن طرحنا العديد من الحلول في تصريحات سابقة ولكن يبدو أن الحكومة مصرة على أن حل مشاكلها يكون على حساب المواطنين، وهذا مما لا نوافق عليه الحكومة البتة.

من جانبه، استغرب النائب سعود الحريجي المشروع الحكومي بشأن شرائح الماء والكهرباء الذي أُحيل مؤخراً إلى مجلس الأمة معتبراً أن هذا المشروع يتعارض بشكل واضح مع وعود الحكومة بعدم المساس بذوي الدخل المحدود والمتوسطة.

وأوضح الحريجي أن الدراسات تؤكد أن معدلات الاستهلاك الطبيعي للكهرباء وفق الحد الأدنى تبلغ حوالي 6 آلاف كيلو واط شهرياً وأن متوسط الاستهلاك 9 آلاف كيلو واط، مشيراً إلى أن التعرفة التي حددتها الحكومة

عاشور ممثلتي الشعب بالوقوف وقفة جادة أمام ملف شراخ الكهرباء والماء الذي سوف يفرض على المواطنين والمقيمين، وهي تعد كارثة إن فرضت عليهم لأنها تمس جيوبهم الخالية أصلاً وسوف تؤثر على مصروفات أسرهم واحتياجاتهم.

وقال عاشور: انتبهوا لمسرحية رفض هذه الشرائح والابتزاز غيرها منفق عليها مسبقاً لأنها في النهاية سوف تفرض عليهم أعباء مالية جديدة لا يقدر عليها رب الأسرة لقلته دخله وعلى الحكومة أن تبدأ بأصحاب المجمعات التجارية والشركات والبنوك والأراضي الصناعية بالشرق والشيوخ التي تحولت إلى معارض تجارية تدر عليهم الملايين.

وأضاف: لتفرض الحكومة رسوماً على أرباح الشركات بالبورصة ولتحول أرباح هيئة الاستثمار وصدوق التنمية

لدعم ميزانية الدولة بدلاً من صرفها على الخارج وعلينا كنحني جيب المواطن البسيط المنقل بالديون والأعباء المالية من أن يمس تحت أي ذريعة، فالبدائل كثيرة أمام الحكومة.

وقال د.مطيع: إن الاقتراح الأخير المقدم من الحكومة بخصوص رفع تكلفة الكهرباء والماء يحمل في طياته مبالغتاً كبيرة في الأسعار

ميزانيتها. وحذر الهاجري في تصريح صحافي من مغبة المساس بالمواطنين أصحاب الدخل المتوسطة والصغيرة، مضيفاً: أننا كنواب مجلس أمة قد أقسمنا على حماية مصالح الشعب وأمواله واختارنا الشعب من أجل العمل على رفع مستوى معيشته والحفاظ على مكتسباته المادية وليس من أجل التضيق على معيشته والمساس بجيبه.

وقال الهاجري: إن على المواطن، ولكننا سنكون معها في أي إجراء يرفع الدعم عن التجار والمتقنين.

بدوره، قال النائب د.عبدالله الطريجي: إن مخاوف نائب رئيس الوزراء ووزير المالية وزير النفط بالوكالة أنس الصالح من حصول عجز في ميزانية الدولة هي مخاوف غير مبررة، ولا سند لها على الإطلاق سوى محاولة الترويج لحزمة الإصلاحات الاقتصادية التي يبدو أن الحكومة تريد المواطن البسيط أن يدفع تكلفتها.

وأكد الطريجي أن المساس بالمواطن البسيط في مجلس الأمة لن يكون متاحاً للحكومة، موضحاً أن الكويت تجاوزت قبل سنوات مرحلة اقتصادية أكثر صعوبة من تلك التي نعيشها الآن، خصوصاً مع انخفاض سعر النفط آنذاك إلى نحو ثمانية دولارات، مؤكداً أن متانة الوضع المالي الكويتي وضخامة إيرادات الاستثمار وحجم الاحتياطي العام يجعلان دولة الكويت في مأمن من أي عجز حقيقي.

وطالب النائب صالح

الخرافي تعديل المشروع الحكومي على الأقل لو تعطي الشريحة الأولى 6 آلاف كيلو وات وبسعر فلسين، ثم تبدأ التصاعدية بعد ذلك حتى لا يكون هناك مساس بذوي الدخل المحدود.

أما النائب عبدالله المعيوف فقال: إن القرار في النهاية بيد النواب وسيكونون على المحك أمام مسؤولياتهم فيما إن تفتتح الحكومة برأي النواب أو تبحث عن حل آخر غير هذا الحل.

من ناحيته قال النائب م. محمد الهدية: إننا ضد أي توجه أو خطوه تضر بالمواطن وتمس جيبه وعلى الحكومة أن تقدم دراسة صحيحة وسليمة تبدأ بالتاجر وأصحاب القسائم الصناعية لا المواطن البسيط.

وقال رئيس اللجنة المالية النائب فيصل الشايخ: إن من حق الحكومة أن تقدم مقترحاً وهو حقنا أيضاً أن نناقشها ونرى هل سيتناغم ذلك مع الوضع العام للمواطنين وهل سيؤثر عليهم أو لا.

وتابع الشايخ: إن فكرة شراخ الكهرباء هدفها الترشيد وليس الجباية وسنناقش المشروع الحكومي وستناقش المقترحات النيابية أيضاً ومتفائل باننا سنخرج بتصور معقول ومنطقي لا يمس ذوي الدخل المحدود.

من جانبه، رفض النائب ماضي الهاجري ما جاء في المشروع الحكومي في شأن زيادة شرائح الكهرباء والماء، مشدداً على ضرورة أن تجد الحكومة بدائل أخرى لزيادة إيرادات الميزانية وسد العجز بها بعيداً عن المواطن البسيط ومكتسباته التي كفلها له الدستور، مشيراً إلى أن الحكومة كلما حلت بها ضائقة مالية أو مشكلة اقتصادية تبحث عن جيب المواطن بدلاً من إيجاد خطط بديلة لتعويض العجز في

